



جاء إسقاط طائرة حربية روسية فوق إدلب السبت الماضي، بعد الهجمات التي تعرضت لها قاعدة حميميم مطلع العام بطائراتٍ من دون طيار، ليعزّز مخاوف موسكو من سياسة أميركية جديدة، تهدف إلى قلب الأوضاع الميدانية والسياسية في سوريا، أو على الأقل رفع كلفة التدخل الروسي فيها، وإفساد أي مظاهر احتفالية عشية انتخابات رئيسية، يريدها الرئيس بوتين تفویضاً شعبياً لحكم مطلق في مرحلة مفصلية من تاريخ روسيا المعاصر. يؤكّد الروس أن طائرتهم أُسقطت بصاروخ محمول على الكتف، ويتخوفون من أن ظهور هذه المنظومة لأول مرة في الحرب السورية قد يؤشر إلى أن واشنطن ربما اتخذت بالفعل قراراً بتحويل سوريا إلى أفغانستان روسية جديدة، كابوس يقضّ مضجع بوتين، ويقضي حتماً على مشروع استعادة مكانة روسيا الدولية .

هشاشة موقف الرئيس بوتين، واستعجاله فرض حل يحفظ له مكتسباته السورية من الضياع، مع استشعار هجمة أميركية مضادة، لم تكن أكثر وضوحاً منها في مؤتمر سوتشي الذي تخلى الروس دفعة واحدة عن كل الأهداف التي أرادوها من عقده، لكن ذلك لم يكن سببه مقاطعة الهيئة العليا للمفاوضات، أو عودة المعارضة التي علقت في المطار، فحسبد هذا العدد من المدعين (1711 شخصاً) تجمهروا في قاعة المؤتمر لم يكن أبداً بغرض التفاوض أو حتى الحوار، فلا التفاوض يجري بهذه الطريقة، ولا الحوار يكون بهذا العدد أو بهذه النوعية من الحضور. كانت الغاية حشد أكبر عدد من السوريين (بعضهم لا يدرى لماذا حضر أو لماذا تمت دعوته أصلاً) لتخريج اتفاق تم التوصل إليه مسبقاً من خلال مسارين تفاوضيين: الأول

بين الدول "الضامنة" (روسيا وتركيا وإيران)، والثاني، وهو الأهم، جرى مع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، وفرض من خلاله الأميركيون شروطهم في سوتشي .

أما الاتفاق الذي لم تم التوصل إليه بين "الضامنن" الثلاثة، فنص على تحاصل قائمة الأسماء المرشحة لعضوية لجنة الدستور المولجة وضع دستور جديد، تمهدأً لانتخابات رئاسية يبدو أن هناك توافقاً إقليمياً - دولياً على اعتبارها الحل السياسي لمعضلة شرعية التمثيل والحكم في سوريا، بحيث تقدم كل دولة 50 مرشحاً من "جماعتها". وهذا يعني أنه سيكون لروسيا وإيران ثلثاً أعضاء اللجنة العتيدة، ما يسمح لهما بالسيطرة عليها، لكن الأمور لم تجر هكذا. هنا حصل التدخل الأميركي المدفوع الأميركي ليغير اتجاه المؤتمر ويتحكم بنتائجـه .

مع مقاطعة الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي رفضت حضور سوتشي حتى بصفة مراقب كما كانت تفعل في مسار أستانة، والضغط الفرنسي - الأميركي على الهيئة العليا للمفاوضات للمقاطعة، وصدر بيان اللجنة الخامسة بعد اجتماع باريس يوم 23 يناير/ كانون الثاني الماضي، والذي حدد أساس الحل وتفاصيله، بما فيها المطلوب تعديله في الدستور، قررت الأمم المتحدة أنها لن تحضر هي الأخرى، فسقطت آخر ورقة توت لازمة لستر فشل المؤتمر. ولأن بوتين يريد "سوتشي" الذي جرى تأجيله مرتين قبل ذلك، قبل مهرجان الانتخابات الرئاسية الروسية في 18 مارس/ آذار المقبل، دخلت موسكو في مفاوضات صعبة مع الأمم المتحدة لإنقاذ المؤتمر .

فرض الأمين العام، أنطونيو غوتيريس، شروطه (الأميركية) على وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، وكانت ثلاثة: أن يعقد "سوتشي" مرة واحدة، وأن لا يتحول مساراً تفاوضياً جديداً على غرار أستانة، أن تتضطلع الأمم المتحدة بتحديد مرجعية وآليات عمل واختيار أعضاء اللجنة الدستورية من بين الأسماء التي ترشحها الدول "المتحاصصة" الثلاث، ومن غيرهم، على أن يكون عددهم بين 45 و50، بينهم خبراء ومتخصصون قانونيون. وأخيراً أن تشارك الأمم المتحدة في صياغة بيان سوتشي، على أن يتضمن المبادئ الـ 12 التي قدمها المبعوث الأميركي في جولتي التفاوض الأخيرتين بين النظام والمعارضة. وافق الروس، صمت الإيرانيون، حضرت الأمم المتحدة، وانعقد المؤتمر. إنما باتت تجتمع لدى بوتين معطيات بأن الحرب في سوريا لم تنته بعد، وأنه ربما استعجل إعلان النصر من حميميم في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فكل المؤشرات تدل على أن الأميركيين ذاهبون باتجاه تصعيد فعلي مع الروس خلال العام 2018.

المصادر:

العربي الجديد